

كلام في السياسة

نصائح لواشنطن: هكذا يضرب حزب الله!

جان عزيز

بحقه، أو بظلمهم له!

يؤكد أحد العارفين بمجمل مراحل التفاوض الأميركي - اللبناني حول قانون «هيفبا» أن السلطات الحكومية اللبنانية لم تعمل لحظة واحدة جدياً على استثمار هذا الجانب في النظام الأميركي لصالح لبنان. الوفود التي زارت العاصمة الأميركية كانت مقتدة بشكل كامل في خطابها ومرافعاتها. مقتدة أولاً بحكم تركيبها السياسية التي ضمت من ليس لديه أي رغبة ولا نية ولا مصلحة في الدفاع عن حزب الله. ومقتدة ثانياً بحكم موقع القرار الأميركي المعادي للحزب. بما فرض على تلك الوفود أدبيات عامة لا يمكن الخروج عنها. اقتصر الكلام كله على كيفية تجنب لبنان عواقب القانون. غير أن أي كلام حول خلفيات القانون وأهدافه الفعلية، لم يطرح ولم يبحث. لم يُحكّ جدياً، كما تؤكد معلومات واشنطن نفسها، أن مفاعيل القانون المذكور لا تعني حزب الله. لا بل هي تطاول كل لبنان، إلا حزب الله. فهي تستهدف مئات آلاف المواطنين أولاً. عشرات آلاف الطلاب ثانياً. وأكثر من خمسين مليار دولار شيعية ضمن موجودات مصارفنا ثالثاً. وثلاث تحويلات لبنان من الخارج سنوياً. آخر أنابيب أو كسجين نظامنا المحتضر. فضلاً عن استهداف استقرار يبدأ مصرفياً، ثم يتدحرج في اختلاله ليتحول مالياً فاقصادياً فنقدياً فسياسياً فاجتماعياً، وصولاً حكماً عند الهاوية والانهايار، إلى الاختلال الأمني.

أكثر من ذلك، يهمس بعض أهل واشنطن، أن جهات أخرى كانت تزور واشنطن، وكانت تقدم المعلومات والتوجيهات والنصائح والمخططات، حول كيف يمكن أن يُضرب حزب الله أكثر. وأين تكون الضربة أشد أذية وأوثق مقتلاً. وأن تلك المعطيات المقدمّة تطوعاً، هي ما جعل القانون وتعليماته التطبيقية الصادرة في 15 نيسان الماضي، تأتي كما جاءت. لأن هناك من فكّر وقال للبعض في واشنطن إن ضرب بيئة حزب الله هو المدخل لتأليب هذه البيئة ضد حسن نصرالله. حتى أنه يروى أن بعض القراءات المصرفية التي قدمت إلى واشنطن في هذا المجال، كانت مطابقة لقراءات سياسية وعسكرية وأمنية سابقة، قدمت في عقود مضت، في أزمنة الحروب والجنون وغرائز البقاء...

الآن باتت الأمور هنا. حيث المخاطر صارت جدية وكبيرة. لا يمكن لحزب الله أن ينكسر. ولا يمكن لبنيته أن تضرب. ولن يتراجع الكونغرس الأميركي غداً ولا بعده عن قانونه ولا عن الغرض منه. لا يبقى إلا ما كررناه مراراً: أن تتحمل الحكومة اللبنانية مسؤولياتها، وأن تقدم من الثغرة الوحيدة المتاحة: الفقرة 2208 من القانون. فليقرأها أهل حكومتنا قبل فوات الأوان، ما لم يكونوا مثل أعضاء الكونغرس!

في الأيام القليلة الماضية وُزِعَ في الولايات المتحدة بيان يستحق الترجمة حرفياً. يقول: «36 منهم متهمون في قضايا عنف منزلي. 7 منهم سبق أن أوقفوا بتهمة تزوير. 19 منهم سبق أن اتهموا في قضايا شيكات بلا رصيد. 117 منهم أفلسوا مباشرة أو مداورة عمليتين اثنتين على الأقل. 3 منهم أمضوا عقوبة بتهمة اعتداء. 71 منهم، نعم 71 منهم، لا يحق لهم الحصول على بطاقة انتماء لأسباب قضائية. 14 منهم سبق أن أوقفوا بتهمة متعلقة بمخدرات. 8 منهم سبق أن أوقفوا بتهمة السرقة. 21 منهم يخضعون حالياً لمحاكمات كمتهمين. و84 منهم سبق أن أوقفوا بتهمة القيادة ثملين... كل ذلك العام الماضي فقط. عن أي منظمة نتحدث؟ لاعبو اتحاد كرة السلة الأميركية؟ لاعبو اتحاد كرة القدم الأميركية؟ خطأ. إنهم أعضاء الكونغرس الأميركي الـ 535. هم من يصدر مئات القوانين التي تنظم حياتنا كل سنة. تذكرنا جيداً أن معظم هؤلاء يخوض معارك لإعادة انتخابه هذه السنة».

حين تقرأ بياناً موثقاً كهذا، يقفز تفكيرك فوراً إلى أن المعنيين بتلك الوقائع بالذات هم الذين أصدروا منتصف كانون الأول الماضي قانون «هيفبا» لملاحقة تمويل حزب الله، وهو القانون الذي يكاد يفجر بلدك! ليس لأن قيادة الحزب تهدد بذلك أو تبتز أو تهول أو تقايض. ولا لأن ميكانيكية الأمور كما تفرضها نتائج هذا القانون وتداعياته ستؤدي حتماً إلى الصدام الذي يولد التفجير حكماً. بل لأن هناك سلطات رسمية لبنانية كاملة استقالت من دورها ومسؤولياتها، ولأن هناك، في المقابل، هذا الكونغرس بالذات، كما يصفه المواطنون الأميركيون أنفسهم. شقان يستحقان شيئاً من البحث، بما يوازي خطورة الموضوع وفداحة عواقبه على الأقل. فحول إشكالية السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأميركية، قد يتساءل البعض: كيف لمجموعة كهذه من البشر أن تقود دولة عظمى؟ الجواب بسيط. إنها «الديمقراطية». وتحديداً على الطريقة الأميركية. ديمقراطية المراقبة والتوازن. كل موقع في النظام الأميركي، أكان منصباً أو مؤسسة، يقابله من يراقبه ويوازنه ويوازنه. وفي هذه الديمقراطية الخاصة، أكثر ما يوازن الكونغرس ضمن آليات التدقيق والتعديل والتصحيح، هو نظام اللوبي. أيّاً كان الإجراء الذي يتخذه هذا الكونغرس، ضد أي طرف أميركي داخلي أو أجنبي خارجي، يمكن للطرف المعني أن يوازنه عبر نظام اللوبي. يذهب إلى واشنطن، يلعب اللعبة، عبر مؤسسات وتمويل وشكليات ومقاربات. في النهاية يصل إلى أعضاء الكونغرس الموصوفين أعلاه، ويسعى إلى إقناعهم

رئيس
المجلس:
هناك
مصافح
لبنانية
أخطأت من
قبل صدور
قانون
العقوبات
الأميركية
(هيلم
الموسوي)



اجتماعي به: ان القانون الأميركي لا يستهدف الطائفة الشيعية، وتأكيد الثقة بحاكم مصرف لبنان وادارته». كمننت وجهة نظر الزائر الأميركي لرئيس المجلس في ان ثمة قانوناً صدره الكونغرس يجب ان يطبق. رد عليه: «عوض ان تتعقبوا الأشخاص طاردوا الحساب، راقبوا حركة الدخول اليه والخروج منه اذا كانت مريبة، او ثمة شكوك من حولها، وتصرفوا».

وتطبيقها والاحتكام الى مصرف لبنان. أقر مجلس النواب في تشرين الثاني 2015 قوانين أكثر صرامة من قوانينكم، وتمثل أعلى معايير امتثال دولية للنظام المصرفي العالمي. لا تنطبق على حزب الله فقط، بل على اللبنانيين جميعاً. ليكن الحل بين يدي مصرف لبنان والقوانين اللبنانية هذه. في حصيللة الاجتماع خرج من عندي كي يصرح بالمسألتين الأساسيتين اللتين تناولهما

ضد حزب الله

رئيس لجنة سرية في الكنيست:
حزب الله مردوع... وإسرائيل أيضاً

أكد عضو الكنيست عن حزب «يش عتيد»، عوفير شيلح، وجود حقيقة بين إسرائيل وحزب الله لا يمكن إلا الإقرار بها، وهي أن «حزب الله مردوع من قبل إسرائيل، وما لا يقل عن ذلك، إسرائيل أيضاً مردوعة من قبل حزب الله». تعليق شيلح لا ينظر اليه كعضو كنيست وحسب، بل بوصفه رئيس إحدى اللجان السرية المتفرعة عن لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ويحظى، بحكم منصبه، بمعرفة واسعة باستعداد الجيش الإسرائيلي وجاهزيته للحرب، إضافة إلى تقديرته حولها. حديث شيلح بُدّ أمس على القناة الثانية العبرية في سياق برنامج خاص بمناسبة حرب تموز 2006 (وفقاً للتقويم العبري)، أضاف فيه أن «العمل البري الذي بادر اليه الجيش الإسرائيلي في نهاية الحرب الماضية، كان بلا فائدة وهراء بهراً، وقد جرى تفعيل الخطة البرية فقط من أجل القول إن لدى إسرائيل الجرأة على تنفيذ أعمال كهذه. لا يمكنك ان تقوم بأعمال كهذه فقط كي تظهر للعدو أنك جريء، وأنت من الرجال».

المحسنة». وأضاف «هذا الوضع سيكون إشكالياً من ناحية إسرائيل، وعلينا ان نعمل للتأثير على مجريات الاحداث والحؤول دون ذلك».

وتضمنت كلمة هليفي مواقف حول سوريا والفلسطينيين ودول «الاعتدال العربي» وإيران. وخص بالذكر المملكة العربية السعودية، التي أشاد بما قال إنها قامت به من «إصلاحات داخلية وخطط لتحقيق اقتصاد مختلف لا يعتمد على النفط»، وأضاف «السعودية لم تعد السعودية التي عرفناها في الماضي، إذ إن المملكة ترغب في قيادة العالم السني، وجزء من مصالح الدول السنية هو التقرب من إسرائيل، وهناك فرصة كامنة لتحقيق ذلك».

أشير فقط الى انه في حرب 1973 سقط لإسرائيل قتل مدني واحد نتيجة صاروخ أطلق من سوريا. أما الوضع في الحرب المقبلة فلا يمكن بالمطلق مقارنته»، ولغت الى أن «معظم الصواريخ التي ستسقط على الأراضي الإسرائيلية، ستكون من إنتاج الصناعات العسكرية الإيرانية».

إلا أن اللافت في كلام رئيس الاستخبارات الإسرائيلية تأكيد مصالحة إسرائيل في منع هزيمة داعش في سوريا، إذ أكد أن «إسرائيل لا تريد ان ينتهي الوضع في سوريا والقتال الدائر فيها، ضمن النتيجة الآتية: داعش مهزوم، والدول العظمى تغادر المنطقة، ونبقى نحن في مواجهة حزب الله وإيران مع قدراتهما

